



جلسة بلدية عادية رقم 08/2026
يوم الاربعاء الموافق 24/06/2026 الساعة 18:00

رقم	الحضور	حضر	لم يحضر	ملاحظات
1	السيد احمد نصار – رئيس البلدية	✓		
2	السيد عادل بدارنة – القائم بالاعمال	✓		
3	السيد سامر عاصلة – نائب الرئيس	✓		
4	السيد عادل صح – عضو بلدية	✓		
5	السيد جمال مصطفى – عضو بلدية	✓		
6	السيد كمال خليل علي – عضو بلدية		✓	
7	السيد زياد ياسين – وكيل رئيس البلدية	✓		
8	السيدة وطن ماضي – عضو بلدية	✓		دخلت الساعة 18:48
9	السيد مثنى ياسين – عضو بلدية	✓		
10	السيد ابراهيم نعامنة – عضو بلدية	✓		
11	السيدة عائشة نجار – عضو بلدية	✓		
12	السيد احمد نمارنة – عضو بلدية	✓		دخل الساعة 18:36
13	السيد نزار كناعنة – عضو بلدية		✓	
14	السيد جمال بدارنة – عضو بلدية	✓		
15	السيد عبد غضبان عاصلة – عضو بلدية		✓	
16	السيد شريف دراوشة – عضو بلدية	✓		

المشاركون :

رقم	الحضور	حضر	لم يحضر	ملاحظات
1	محمود قاسم – مدير عام البلدية		✓	
2	حنيف حنيف – محاسب البلدية	✓		
3	جواد خطيب – المستشار القضائي للبلدية		✓	
4	وسيم قراقرة – مدير مكتب رئيس البلدية	✓		
5	سامي خطيب – مراقب داخلي	✓		
6	وهبة نصار – قسم الجباية	✓		
7	هشام عاصلة – قسم الجباية	✓		



מلاحظة إجرائية: أعلن الرئيس أنه بناءً على استشارة قانونية، سيتم تخصيص الجلسة رقم 8 حصرياً للتصويت على "أمر الأرئونا" "צוו ארנונה" على أن تُنقل بقية النقاط المخطط لها إلى الجلسة رقم 7 التي ستعقد مباشرة بعد هذه الجلسة.

قدم رئيس البلدية عرضاً لمقترح تعديل الأرئونا بناءً على تعليمات وزارة الداخلية.

نسبة الرفع:

3.05% لعام 2027.

التسعيرة المقترحة:

- البيوت السكنية: 46.42 شيكل للمتر.
- المحلات والمكاتب: 91.13 شيكل للمتر.
- البنوك: 619.67 شيكل للمتر.
- المصانع: 65.04 شيكل للمتر.

التسهيلات والخصومات:

- خصم 2% للدفع المسبق قبل منتصف شهر شباط.
- خصم 2% للدفع عبر "הוראת קבע" (خصم بنكي ثابت).
- إمكانية التقسيط لـ 6 دفعات.
- تعديل الخصومات لذوي الدخل المحدود حسب البند 9 والمساحة (أول 130 متر مربع).

عائشة نجار: تساءلت عن "خطة الإشفاء" وتفصيلاتها التي لم تُعرض بوضوح منذ جلسة 2025/6/30. وأشارت إلى أن المواطن يدفع ثمن عجز مالي وتراكم ديون وصل إلى 42 مليون شيكل، بينما لا يشعر بتحسين في الخدمات (مثل مشكلة النفايات والأرصدة).

حنيف حنيف: أوضح أن نسبة الرفع (3.05%) هي نسبة قطرية تفرضها الدولة بناءً على مؤشرات اقتصادية وليست قراراً محلياً منفرداً من البلدية.

جمال بدارنه: عارض الرفع معتبراً أنه يشكل ضغطاً مالي على المواطن

مثنى ياسين: أشار إلى أن العجز المالي تراكم عبر سنوات وإدارات متعاقبة، وسداد هذه الديون ليست عبر جيب المواطن.

رئيس البلدية: أكد أن البلدية محكومة بالقانون وتعليمات وزارة الداخلية. وأشار إلى أن الديون المترتبة (42 مليون شيكل) هي نتاج سنوات طويلة منذ 2008، وأن الإدارة الحالية تعمل على تقليص العجز.

عام 2007 كانت بلدية عرابة خالية من الديون، حيث بلغت المديونية صفر شيكل.

عام 2008 بدأت المديونية بالظهور قبيل الانتخابات، وبلغت 8.5 مليون شيكل.



مثنى ياسين: أشار إلى أن العجز المالي تراكم عبر سنوات وإدارات متعاقبة، وسداد هذه الديون ليست عبر جيب المواطن.

رئيس البلدية: أكد أن البلدية محكومة بالقانون وبتعليمات وزارة الداخلية. وأشار إلى أن الديون المترتبة (42 مليون شيكل) هي نتاج سنوات طويلة منذ 2008، وأن الإدارة الحالية تعمل على تقليص العجز.

عام 2007 كانت بلدية عرابة خالية من الديون، حيث بلغت المديونية صفر شيكل .

عام 2008 بدأت المديونية بالظهور قبيل الانتخابات، وبلغت 8.5 مليون شيكل .

الفترة (2008-2013) ارتفع الدين بشكل طفيف من 8.5 مليون إلى 10.5 مليون شيكل .

الفترة: (2018-2013) شهدت هذه الفترة (فترة الرئاسة السابقة) ارتفاعاً حاداً في حجم الدين، ليصل إلى 32.9 مليون شيكل، وفقاً للبروتوكولات المسجلة في بداية عام 2019.

الفترة: (2018-2023) استمر تراكم الديون حتى بلغت المديونية 42مليون شيكل عند استلام الإدارة الحالية لمهامها.

أدى تراكم الديون إلى تصنيف ميزانية عام 2024 على أنها ميزانية عجز (גרעונית).

ترتب على هذا العجز توقف وزارة الداخلية عن تحويل منحة التوازن، إلى جانب مخصصات مالية أخرى كانت تشكل ركانز أساسية في ميزانية البلدية .

أشار رئيس البلدية إلى أن الأزمة المالية لا تقتصر على بلدية عرابة، بل تفاقمت بسبب ظروف الحرب، إضافة إلى اقتطاع ما يقارب 221 مليون شيكل من ميزانيات السلطات المحلية العربية.

أكد رئيس البلدية أن المصادقة على هذه الإجراءات تُعد ضرورة ملحة لضمان استمرارية عمل البلدية، محذراً من أن عدم الالتزام بتعليمات وزارة الداخلية وخطة الإشفاء قد يؤدي إلى:

حل المجلس البلدي وتعيين لجنة معينة أو لجنة جباية من قبل وزارة الداخلية، بما يعني فقدان البلدية لاستقلاليتها في اتخاذ القرار .

توقف الخدمات البلدية نتيجة العجز عن دفع رواتب الموظفين أو توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

اختتم رئيس البلدية مداخلته بالتأكيد على أن البلدية تسعى إلى التخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل المواطنين، لكنها في الوقت نفسه ملزمة بالعمل وفق القوانين والأنظمة المالية المعمول بها، بما يضمن استقرار البلدية

واستمرارها في تقديم خدماتها، وبحول دون انهيارها مالياً وإدارياً.



تم طرح مقترح "أمر الأرנוنا لعام 2027"

التصويت:

مع: أحمد نصار, عادل بدارنه, سامر عاصلة, جمال مصطفى, شريف دراوشة, عادل صح, زياد ياسين (7 أعضاء)

ضد: عائشة نجار, احمد نمارنة, مثني ياسين, وطن ماضي, ابراهيم نعامنة, جمال بدارنه (6 أعضاء)

ممتنع: 0 عضو

القرار: المصادقة على البند مع التعديل على البند 9 بأمر الأرנוنا المرفق بأغلبية الحضور

أغلقت الجلسة الساعة 19:30

با احترام،

د. أحمد نصار



ملاحظة:

1. لكل عضو الحق بعد توزيع المحضر وفي حاله ورود خطأ في المحضر أن يتقدم بطلب للمدير العام بهدف تصليح الخطأ وسيبحث الطلب في بداية الجلسة القادمة.
 2. المحضر سينشر في موقع البلدية على الشبكة العنكبوتية.
- سجل المحضر: وسيم قراقرة – مدير مكتب رئيس البلدية.